سوق المشاريع بدول مجلس التعاون الخليجي **يوليو 2026**

تراجع نشاط ترسية المشاريع في الدول الخليجية نتيجة لتداعيات الحرب في الربع الثاني من العام 2026...

انخفضت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيتها في الدول الخليجية بنسبة 25.4 في المائة على أساس ربع سنوي لتصل إلى 59.4 مليار دولار أمريكي، مقابل 79.6 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2026. وشهدت جميع الدول الخليجية تراجعاً على أساس ربع سنوي، باستثناء السعودية التي سجلت قفزة بنسبة 160.4 في المائة على أساس ربع سنوي في إجمالي ترسية العقود خلال الربع الثاني من العام 2026 لتصل إلى 30.0 مليار دولار أمريكي. وسجلت قطر أكبر انكماش في وتيرة ترسية المشاريع على أساس ربع سنوي، إذ بلغت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيتها 931 مليون دولار أمريكي خلال الربع الثاني من العام 2026، مقابل 9.3 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2026. ومن المنظور القطاعي على أساس ربع سنوي، سجلت جميع القطاعات في الدول الخليجية تراجعاً في قيمة العقود التي تمت ترسيتها خلال الربع الثاني من العام 2026، باستثناء قطاع النفط الذي سجل زيادة بنسبة 269 في المائة على أساس ربع سنوي ليصل إلى 13.7 مليار دولار أمريكي. وجاء التراجع العام على أساس ربع سنوي في القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيتها في الدول الخليجية خلال الربع مدفوعاً بصفة رئيسية بتداعيات الحرب الإيرانية في المنطقة، وما خلّفته من آثار عالمية وإقليمية على النشاط الاقتصادي.

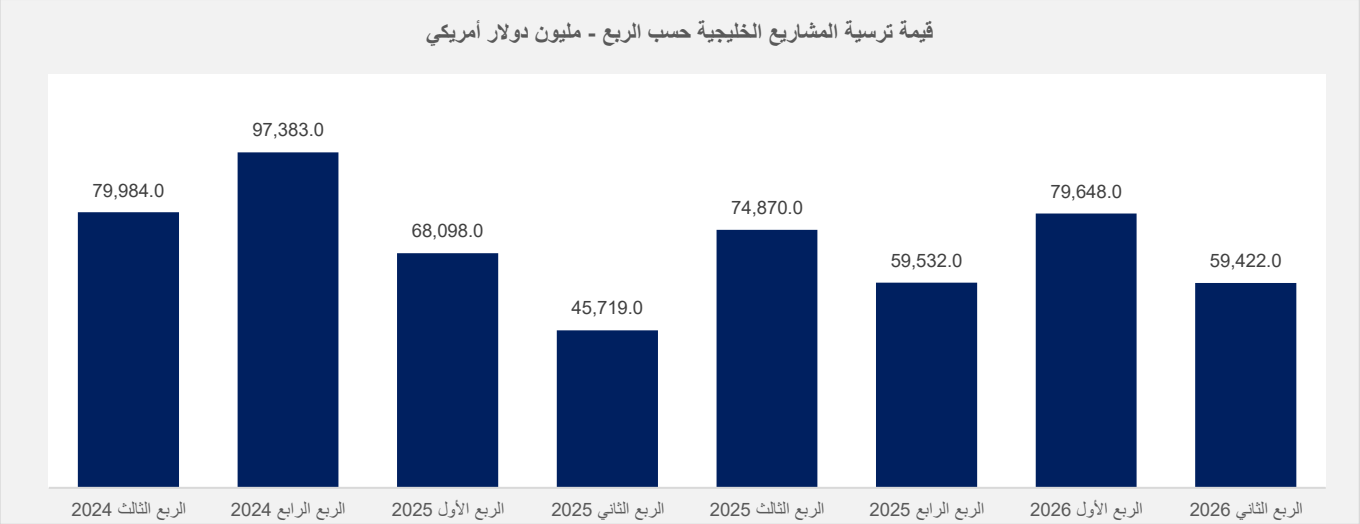

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

وفي المقابل، بدا المشهد مختلفاً على صعيد الأداء السنوي، إذ ارتفعت القيمة الإجمالية للعقود في الدول الخليجية بنسبة 30.0 في المائة لتصل إلى 59.4 مليار دولار أمريكي، مقابل 45.7 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025. وجاء هذا التحسن مدفوعاً إلى حد كبير بالزيادة القوية التي شهدتها أنشطة إسناد العقود في السعودية وعمان، اللتين سجلتا أعلى نسبتي نمو سنوي في أسواق المشاريع بالمنطقة خلال هذا الربع. وفي المقابل، سجلت الإمارات والبحرين وقطر تراجعاً سنوياً في ترسية المشاريع خلال الفترة ذاتها.

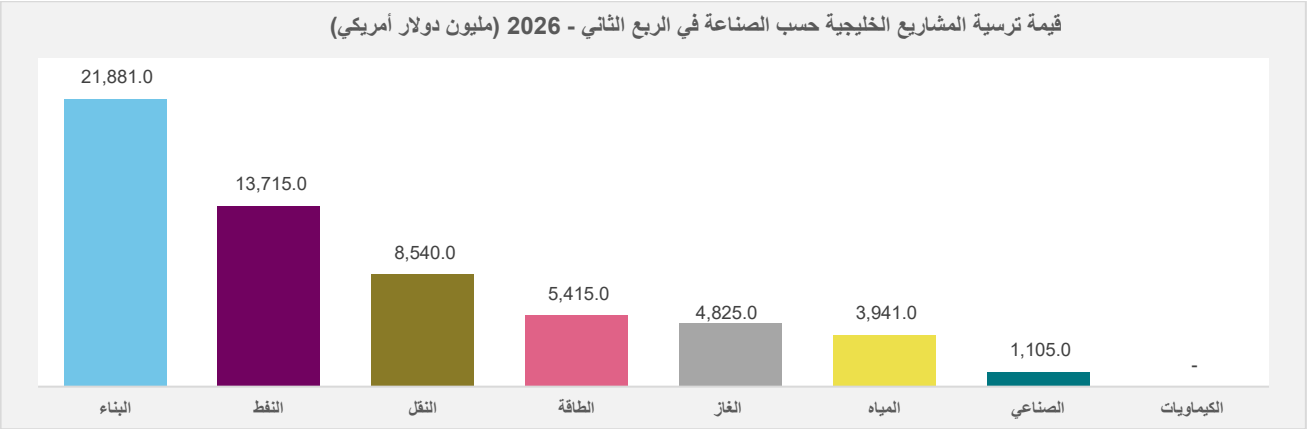

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

ووفقاً لمجلة ميد، شهدت أنشطة ترسية العقود في منطقة الشرق الأوسط الأوسع نطاقاً تراجعاً حاداً في الأشهر التي أعقبت اندلاع الحرب الإيرانية. وبلغ إجمالي العقود الشهرية التي تمت ترسيتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 35.5 مليار دولار أمريكي في فبراير 2026، إلا أنه بعد اندلاع الحرب، تراجع هذا الرقم بصورة كبيرة إلى 19.2 مليار دولار أمريكي في مارس، و16.3 مليار دولار أمريكي في أبريل 2026، و16.8 مليار دولار أمريكي في مايو 2026.

وارتفعت قيمة العقود التي تمت ترسيتها في السعودية بنسبة 53.6 في المائة على أساس سنوي خلال الربع الثاني من العام 2026 لتصل إلى 30.0 مليار دولار أمريكي، مقابل 19.5 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025. وبالمثل، ارتفعت قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها في الكويت بنسبة 49.1 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 2.0 مليار دولار أمريكي، مقابل 1.3 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025. وفي ذات الوقت، قفزت ترسية العقود في عمان بنسبة 341.7 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 5.9 مليار دولار أمريكي، مقابل 1.3 مليار دولار أمريكي. وفي المقابل، سجلت ترسية العقود في الإمارات تراجعاً بنسبة 5.4 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 20.5 مليار دولار أمريكي، فيما انخفض إجمالي المشاريع التي تمت ترسيتها في قطر بنسبة 40.8 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 931 مليون دولار أمريكي، مقابل 1.6 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025.

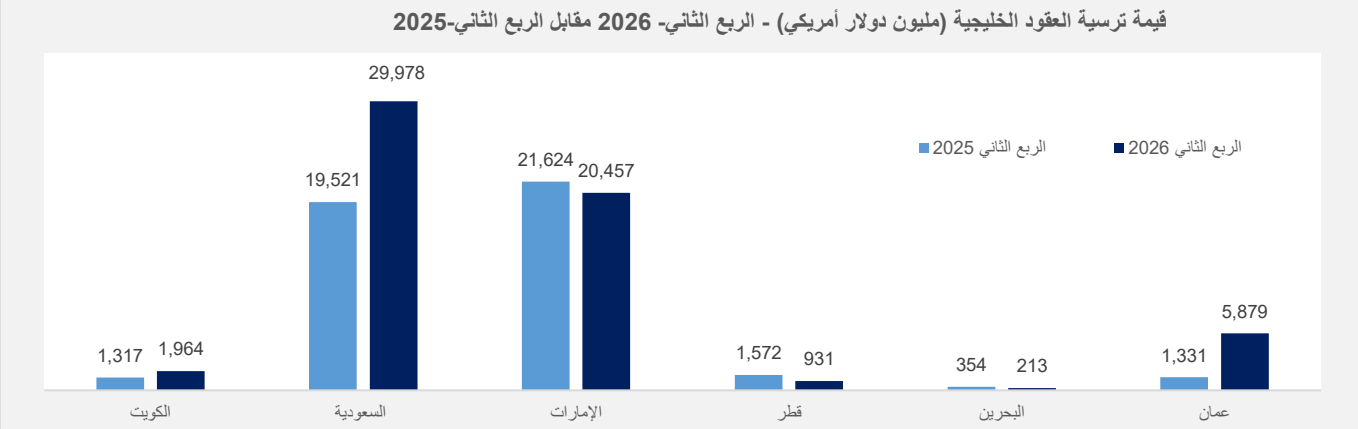

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

كما جاء النمو السنوي لقيمة العقود التي تمت ترسيتها في الدول الخليجية مدفوعاً بصفة رئيسية بارتفاع وتيرة ترسية العقود في قطاع النفط بالمنطقة خلال هذا الربع، إذ بلغت 13.7 مليار دولار أمريكي، مقابل 986.0 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025. وبالإضافة إلى ذلك، شهد قطاع الإنشاءات، وهو أكبر القطاعات من حيث قيمة العقود التي تمت ترسيتها، تحسناً قوياً بنسبة

27.6 في المائة على أساس سنوي في إجمالي قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها، والتي بلغت 21.9 مليار دولار أمريكي خلال هذا الربع.

السعودية

كانت السعودية الدولة الوحيدة على مستوى الدول الخليجية التي سجلت زيادة في إجمالي المشاريع التي تمت ترسيتها على أساس ربع سنوي وسنوي. وبلغت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيتها في المملكة خلال الربع الثاني من العام 2026 نحو 30.0 مليار دولار أمريكي، متعافية من ثاني أدنى مستوى مسجل خلال الأرباع الواحد والعشرين السابقة، والذي بلغ 11.5 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2026. وارتفعت ترسية العقود في أربعة من أصل ثماني قطاعات ضمن سوق المشاريع في المملكة خلال هذا الربع. وقاد هذا التحسن واسع النطاق قطاع الإنشاءات، الذي سجل قفزة سنوية بنسبة 184.4 في المائة في ترسية العقود لتصل إلى 14.2 مليار دولار أمريكي، مقابل 5.0 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025، تلاه قطاع الغاز، الذي ارتفعت قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها فيه من 0.8 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025 إلى 4.4 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026.

وبالمثل، سجل قطاعا النقل والمياه نمواً قوياً بمعدلات ثنائية الرقم في العقود التي تمت ترسيتها خلال هذا الربع، لتصل قيمتها إلى 7.0 مليار دولار أمريكي و2.5 مليار دولار أمريكي، على التوالي. وفي المقابل، شهدت القطاعات الثلاثة المتبقية انكماشاً سنوياً في الربع الثاني من العام 2026، كان أبرزها قطاع الطاقة، الذي سجل تراجعاً سنوياً بنسبة 89.7 في المائة في المشاريع التي تمت ترسيتها ضمن القطاع، لتصل إلى 648.0 مليون دولار أمريكي مقابل 6.3 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025.

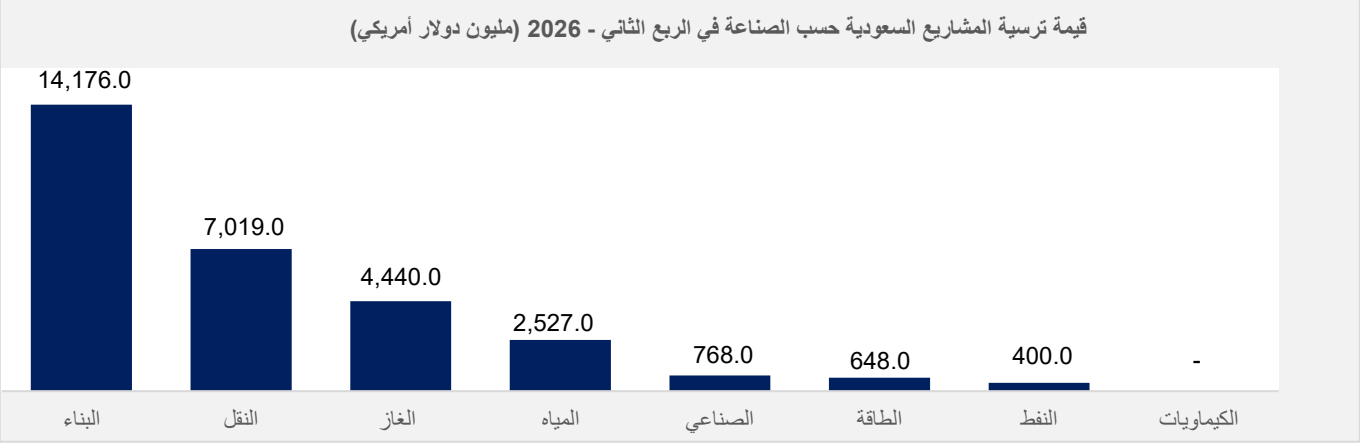

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

وشملت أبرز العقود التي تمت ترسيتها في المملكة خلال الربع الثاني من العام 2026 عقداً بقيمة 4.6 مليار دولار أمريكي تابع لوزارة الدفاع والذي تم اسناده إلى شركة البواني، إحدى شركات المقاولات المحلية الرائدة، لإنشاء مبنى مقرها الرئيسي. ومن المشاريع البارزة الأخرى التي تمت ترسيتها خلال هذا الربع عقد تطوير مشروع طريق الشيخ جابر الصباح في الرياض بقيمة 1.3 مليار دولار أمريكي. وقد تمت ترسية هذا المشروع على تحالف يضم شركة الراشد للتجارة والمقاولات، ومقرها الرياض، ومجموعة (IC İçtaş) التركية.

ويمتد المشروع لمسافة 12 كيلومتراً من طريق خريص وحتى طريق الثمامة في الرياض، كما يتضمن إنشاء خمس تقاطعات، هي: تقاطع الأمير بندر، وتقاطع الملك عبدالله، وتقاطع الإمام عبدالله، وتقاطع طريق الدمام، وتقاطع الثمامة. ومن المشاريع البارزة الأخرى التي تمت ترسيتها خلال هذا الربع عقد بقيمة 727 مليون دولار أمريكي لتنفيذ أعمال الإنشاء الرئيسية الخاصة بتطوير مجمع والدورف أستوريا السكني والتجاري، والذي أرسته شركة الدرعية على تحالف يضم شركة حسن علام للإنشاءات السعودية وشركة

يو سي سي السعودية. ويضم مجمع والدورف أستوريا مشروعاً متعدد الاستخدامات يشمل فندق والدورف أستوريا، ووحدات سكنية تحمل علامة والدورف أستوريا، ومرافق تجارية وسكنية، ومساحات مكتبية.

الامارات

تراجعت القيمة الإجمالية للمشاريع التي تمت ترسيتها في الإمارات بنسبة 5.4 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 20.5 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026، مقابل 21.6 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025، وفقاً للبيانات التي جمعتها مجلة ميد. وعلى أساس ربع سنوي، سجلت القيمة الإجمالية للمشاريع التي تمت ترسيتها في الإمارات انخفاضاً أكثر حدة بنسبة 56.6 في المائة، بما يعكس الأثر السلبي للحرب في المنطقة على سوق المشاريع الإماراتي. وجاء انكماش ترسية العقود مدفوعاً بتراجع واسع النطاق في المشاريع التي تمت ترسيتها على أساس سنوي في سبعة من أصل ثماني قطاعات خلال هذا الربع، بقيادة قطاع الغاز، الذي سجل انخفاضاً سنوياً بنسبة 99.4 في المائة في العقود التي تمت ترسيتها لتصل إلى 30 مليون دولار أمريكي، مقابل 5.3 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025. وتراجع سوق المشاريع الإماراتي من كونه أكبر سوق للمشاريع في الدول الخليجية خلال الربعين السابقين للربع الثاني من العام 2026، ليصبح ثاني أكبر سوق للمشاريع خلال الربع. وبلغت حصة الإمارات من إجمالي قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها في الدول الخليجية خلال الربع الثاني من العام 2026 ما نسبته 34.4 في المائة، منخفضة من نسبة 47.3 في المائة في الفترة المقابلة من العام 2025.

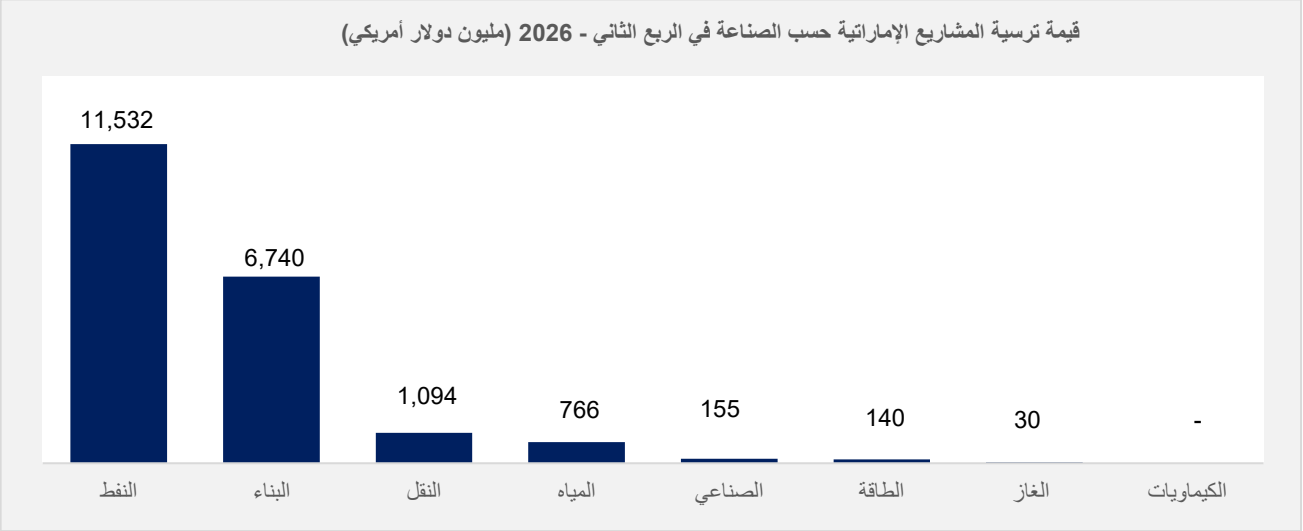

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

ومن المنظور القطاعي، استحوذ قطاع النفط على الحصة الأكبر من ترسية المشاريع الجديدة في الإمارات خلال الربع الثاني من العام 2026، ممثلاً نسبة 56.4 في المائة من إجمالي المشاريع التي تمت ترسيتها في الدولة، بقيمة بلغت 11.5 مليار دولار أمريكي، مقابل 230 مليون دولار أمريكي تمت ترسيتها في الربع الثاني من العام 2025. وأعلنت شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) مؤخراً عن خططها لتخصيص 54.4 مليار دولار أمريكي من ميزانية إنفاقها الرأسمالي البالغة 150 مليار دولار أمريكي للسنوات الخمس المقبلة، لترسية عقود جديدة خلال العامين المقبلين (2026-2028). وأشارت أدنوك إلى عزمها توجيه ما نسبته 70 في المائة من هذه الأموال إلى مشاريع النفط والغاز في قطاع المنبع، فيما سيتم تخصيص النسبة المتبقية البالغة 30 في المائة لمشاريع قطاع المصب.

الكويت

تحسنت القيمة الإجمالية للمشاريع التي تمت ترسيتها في الكويت خلال الربع الثاني من العام 2026 بنسبة 49.1 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 2.0 مليار دولار أمريكي، مقابل 1.3 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025، وفقاً للبيانات الصادرة عن مجلة ميد. إلا أنه على أساس ربع سنوي، انخفضت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيتها في الكويت خلال الربع الثاني من العام 2026 بشكل حاد بنسبة 65.4 في المائة، بما يعكس أثر حالة عدم الاستقرار الناجمة عن الحرب في المنطقة. واستحوذ قطاع النفط على أكثر من نسبة 50 في المائة (992 مليون دولار أمريكي) من قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها في الكويت خلال الربع، فيما استحوذ قطاع الإنشاءات على 20 في المائة (394 مليون دولار أمريكي) من قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها خلال الفترة ذاتها.

وأرست شركة نفط الكويت عقداً بقيمة 992 مليون دولار أمريكي لتطوير مرافق التصدير وتحديث شبكة التصدير القائمة للنفط الخفيف الجوراسي في الكويت. ويتضمن المشروع، من بين مكونات أخرى، تطوير تسع خزانات جديدة لتخزين النفط الخام، تبلغ السعة التشغيلية لكل منها 618 مليون برميل، إلى جانب إنشاء مزرعة خزانات شمالية، وتركيب محطة ضخ للنفط الخفيف الجوراسي مجهزة بمضخات طرد مركزي عالية الضغط، مثبتة على قواعد ومزودة بأنظمة احتياطية. وفي ذات الوقت، قفزت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيتها في قطاع المياه في الكويت إلى 371 مليون دولار أمريكي خلال الربع الثاني من العام 2026، مقابل 11 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025.

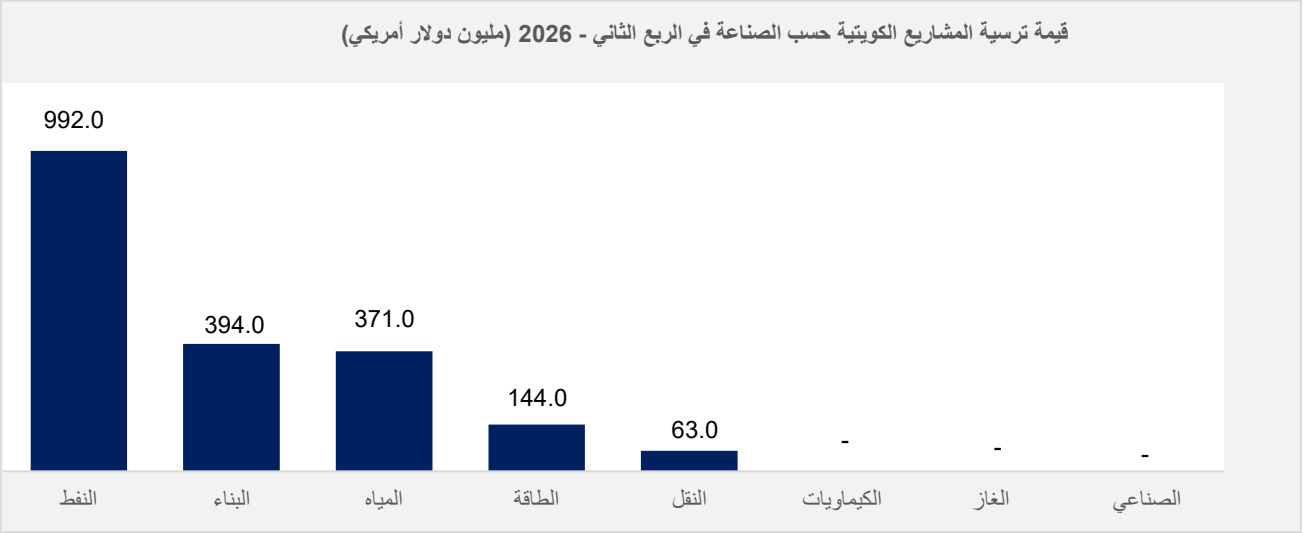

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

في المقابل، تراجع إجمالي قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها في قطاع الطاقة في الكويت بنسبة 29.8 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 144 مليون دولار أمريكي، مقابل 205 مليون دولار أمريكي خلال الفترة المقابلة من العام السابق. وشملت أبرز المشاريع التي تمت ترسيتها في الكويت خلال الربع الثاني من العام 2026 مشروعاً بقيمة 100 مليون دولار أمريكي لإنشاء محطة تحويل بمنطقة الوفرة بمحافظة الأحمدي، تمت ترسيته على الشركة الأهلية للمعدات الكهربائية المحلية. ومن المقرر الانتهاء من إنشاء محطة التحويل (33/132/400 كيلوفولت) بحلول يناير 2029. ومن المشاريع البارزة الأخرى التي تمت ترسيتها في الكويت خلال هذا الربع مشروع نفطي في قطاع المنبع بقيمة 565 مليون دولار أمريكي، قامت شركة نفط الكويت بترسيته على شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن.

قطر

سجلت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيتها في قطر انكماشاً سنوياً حاداً بنسبة 40.8 في المائة، لتصل إلى 931 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026، مقابل 1.6 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025، وفقاً للبيانات الصادرة عن مجلة ميد. كما شهدت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيتها تراجعاً أكثر حدة على أساس ربع سنوي بنسبة 90 في المائة خلال هذه الفترة، بما يعكس الانخفاض الشديد في ترسية العقود نتيجة تأثير الصراع في المنطقة. ويعزى التراجع السنوي في ترسية العقود بصفة رئيسية إلى غياب العقود المسندة في 5 من أصل 8 قطاعات خلال ها الربع، بما في ذلك قطاعات الكيماويات والغاز والصناعة والطاقة. وسجل قطاع النفط أكبر قيمة للمشاريع التي تمت ترسيتها في قطر، إذ بلغت 491 مليون دولار أمريكي خلال الربع الثاني من العام 2026، تلاه قطاع الإنشاءات بإجمالي قيمة مشاريع تمت ترسيتها بلغت 293 مليون دولار أمريكي. وفي الوقت ذاته، قفزت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيتها في قطاع المياه بنسبة 320 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 147 مليون دولار أمريكي، مقابل 35 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025. وشملت أبرز المشاريع التي تمت ترسيتها في قطر خلال الربع الثاني من العام 2026 مشروعاً بقيمة 110 مليون دولار أمريكي لاستكمال الأعمال المتبقية الخاصة بإنشاء خط الصرف الصحي الرئيسي الاستراتيجي من الشيحانية إلى محطة الدوحة الشمالية لمعالجة مياه الصرف الصحي (DN STW)، وتطوير محطة ضخ نهائية للصرف الصحي في محطة الدوحة الشمالية لمعالجة مياه الصرف الصحي.

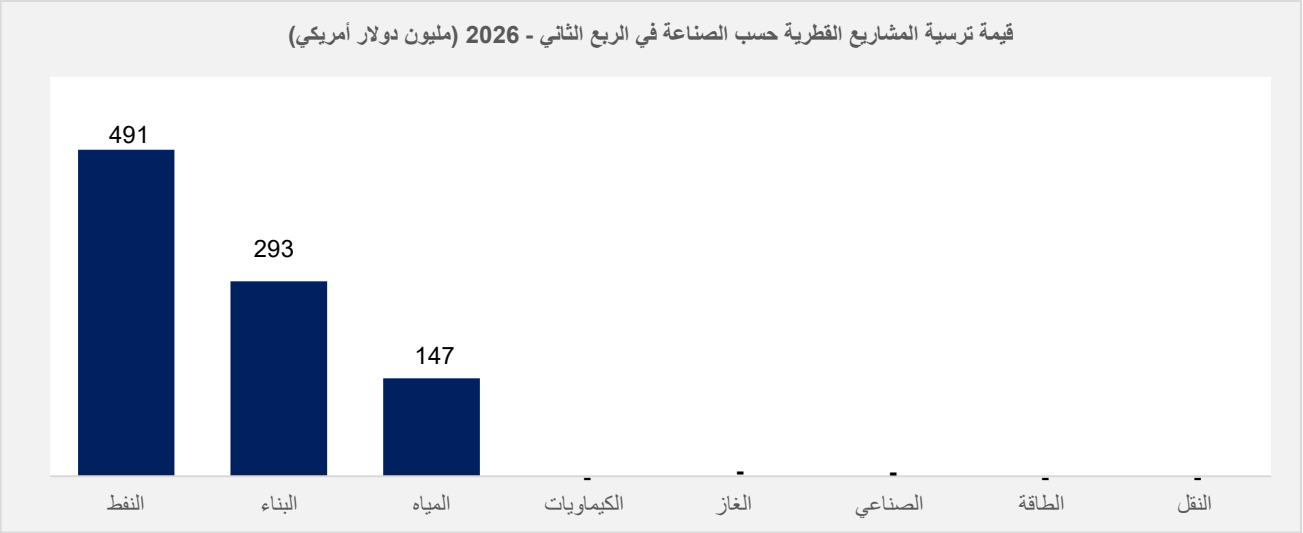

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

عمان

شهدت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيتها في عمان قفزة سنوية بنسبة 341.7 في المائة، لتصل إلى 5.9 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026، مقابل 1.3 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025، وفقاً للبيانات الصادرة عن مجلة ميد. وفي المقابل، ظلت القيمة الإجمالية للمشاريع التي تمت ترسيتها في السلطنة مستقرة إلى حد كبير، مسجلة تراجعاً هامشياً بنسبة 0.2 في المائة فقط على أساس ربع سنوي، بما يؤكد مرونة سوق المشاريع في عمان خلال فترة اتسمت بعدم الاستقرار. ويعزى التحسن السنوي في ترسية العقود في السلطنة بصفة رئيسية إلى القفزة المسجلة في العقود التي تمت ترسيتها في قطاع الطاقة، والتي بلغت 4.5 مليار دولار أمريكي خلال الربع الثاني من العام 2026، مقابل عدم ترسية أي عقود في القطاع خلال الربع الثاني من العام 2025. كما ارتفعت القيمة الإجمالية للمشاريع التي تمت ترسيتها في قطاع الغاز في عمان بنسبة 30.0 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 355 مليون دولار أمريكي. وفي المقابل، انخفضت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيتها في قطاع النقل بنسبة 24.3 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 349 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026، مقابل 461 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025. وشملت أبرز المشاريع التي تمت ترسيتها في عمان خلال هذا الربع عقداً قائماً على الأداء

لمدة 15 عاماً بقيمة 2.3 مليار دولار أمريكي، تمت ترسيته على تحالف تقوده مجموعة سويس. ويهدف المشروع إلى توفير خدمات المياه والصرف الصحي الأساسية لنسبة 43 في المائة من سكان السلطنة.

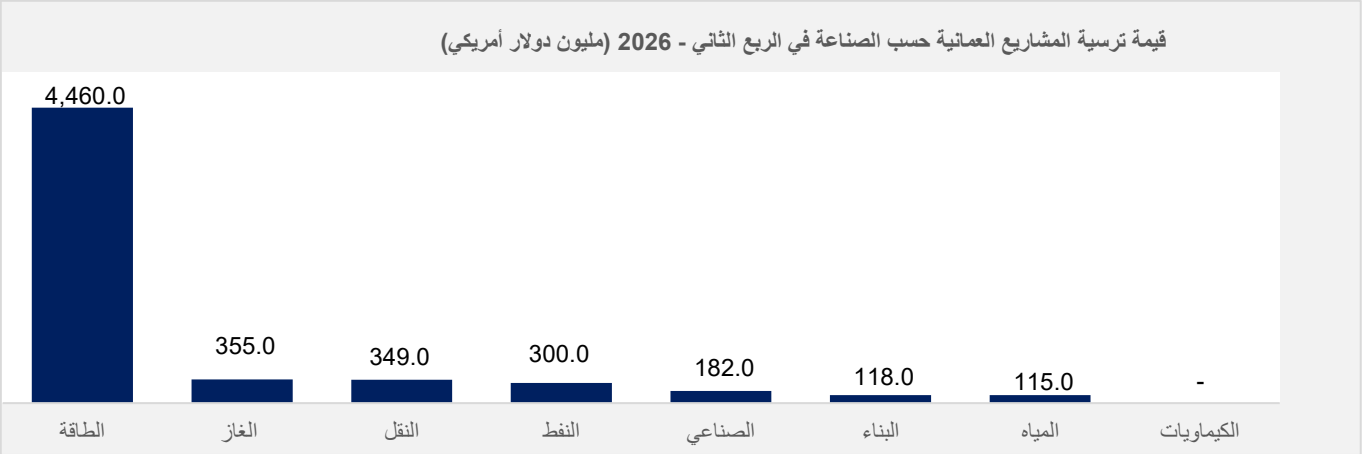

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

آفاق نمو سوق المشاريع الخليجية

ساهمت الجهود الأخيرة الرامية إلى حل الصراع في المنطقة في تعزيز آفاق سوق المشاريع في الدول الخليجية على المديين القصير والطويل. ووفقاً للبيانات التي جمعتها مجلة ميد، تبلغ قيمة المشاريع المخطط لها حالياً في الدول الخليجية 2.05 تريليون دولار أمريكي، تستحوذ السعودية على أكثر من نسبة 50 في المائة منها، تليها الإمارات بحصة تبلغ 26.1 في المائة من إجمالي المشاريع في المنطقة. ومن المنظور القطاعي فيما يتعلق بآفاق سوق المشاريع في الدول الخليجية، من المتوقع أن يستحوذ قطاع الإنشاءات على الحصة الأكبر من المشاريع المقبلة (نسبة 39.5 في المائة)، يليه قطاع النقل بنسبة 16.3 في المائة، ثم قطاع الطاقة الذي يتوقع أن يشكل نسبة 15.6 في المائة.

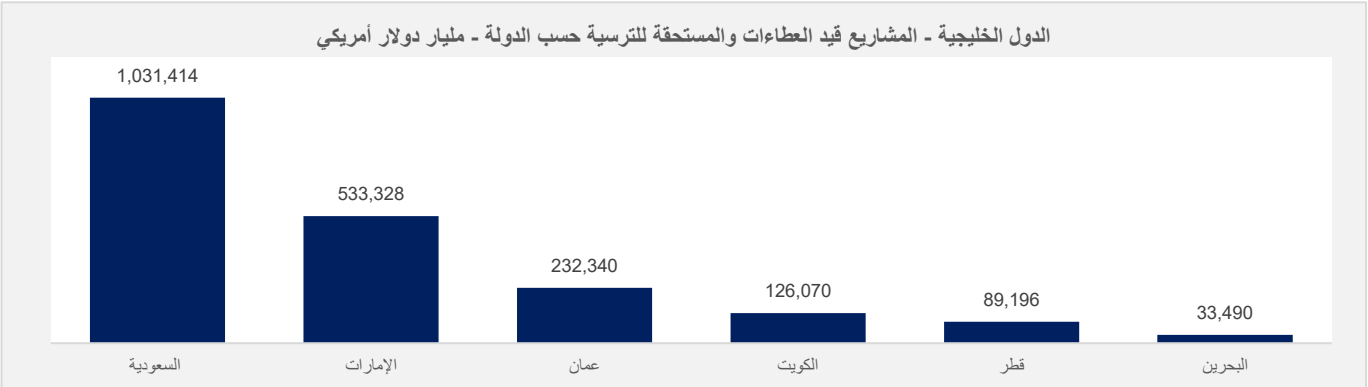

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

وتمثل السعودية نسبة 63 في المائة من إجمالي قيمة مشاريع الطاقة التي تمر حالياً بمراحل التخطيط والتنفيذ في الدول الخليجية خلال العام 2026، تليها الإمارات التي تستحوذ على نسبة 35 في المائة. ومن بين أكبر مشاريع الطاقة المخطط لها والتي لم يتم ترسيتها في الدول الخليجية، والمطروحة للمناقصة في العام 2026، الحزمة الأولى من مشروع مفاعل الطاقة النووية التابع لمدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة في السعودية، بقيمة 6 مليار دولار أمريكي. وبصفه عامة، ما تزال غالبية المشاريع المخطط لها في الدول الخليجية حالياً في مرحلة التصميم، بقيمة إجمالية تبلغ 855.1 مليار دولار أمريكي. وتليها مرحلة الدراسة، التي تضم مشاريع بقيمة 566.2 مليار دولار أمريكي، ثم مرحلة تقييم العطاءات، التي تشمل مشاريع بقيمة 209.2 مليار دولار أمريكي.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com